The Crisis of Permanent Peace:
Legitimacy and Consensus From Kant to Habermas

FARID ROUMANI [1], Dr. Abdelkader ZERRIQ [2]

Faculty of Social Sciences & Humanities
Sidi Mohamed Ben Abdellah University,
Fes, Morocco

Science Step Journal / SSJ

June 2024/Volume 2 - Issue 5

DOI: 10.6084/m9.figshare.26341756

To cite this article: ROUMANI, F., & ZERRIQ, A. (2024, June). The Crisis of Permanent Peace: Legitimacy and Consensus From Kant to Habermas. Science Step Journal II (5),146 -161. ISSN: 3009-500X.

Abstract

This study diverges from a linear exploration of legitimacy and consensus, opting instead to engage deeply with philosophical perspectives on complex political issues and the intricate intersections of philosophy, politics, and society. It begins by examining Kant's conception of perpetual peace and subsequently shifts within the framework of German continental philosophy to investigate the foundational ideas of the Habermasian project. Emphasizing ethical discourse, Habermasian theory on legitimacy and consensus serves as a springboard into the realm of deliberative democracy. This democratic model, inspired by communication theory and the concept of the public sphere rooted in ancient Greek Agora traditions, forms a central focus of analysis.

Critically engaging with the Habermasian framework, this research confronts significant critiques by challenging the efficacy of consultative democracy and questioning traditional notions of legitimacy and consensus. Instead, it advocates for embracing conflict as a foundational principle in political theory and practice. By navigating these intellectual currents, the study aims to contribute a nuanced understanding of contemporary democratic theory and its philosophical underpinnings, offering insights into the complexities and challenges of achieving political legitimacy and consensus in modern societies.

Keywords: Perpetual peace - Legitimacy, consensus, democracy, conflict, liberalism, totalitarianism.

[1] Doctoral student, Research Laboratory: "Psychological, Social, and Cultural Studies", Philosophy Department, Sidi Mohamed Ben Abdellah University in Fes.

[2] Professor of Higher Education, specializing in philosophy, École Normale Supérieure, Sidi Mohamed Ben Abdellah University, fès, Morocco.

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

المشروعية والإجماع في ظل أزمة السلام الدائم من كانط إلى هابرماس

فريد روماني، د. عبد القادر زريق

جامعة سيدي محمد بن عبد الله
فاس ، المغرب

ملخص:

نسعى في ليس مسعانا في هذا البحث، التتبع الكرونولوجي لمفهومي المشروعية أو الإجماع، بقدر ما هو التفكير مع الفلاسفة حول قضايا سياسية متشعبة، وفي التداخل الحتمي بين الفلسفي والسياسي والاجتماعي.

سنحاول إذن، إلقاء الضوء على المشروع الكانطي للسلام، ثم سنقوم بقفزة زمنية داخل الفلسفة القارية وتحديدا ضمن التقليد الألماني، لبحث أسس المشروع الهابرماسي الذي يتمثل في الشرعية والإجماع المبنيان على أخلاقيات المناقشة ومنه إلى الديمقراطية التشاورية، هذه الأخيرة التي سيستوحيها هابرماس من فلسفة التواصل والفضاء العمومي (من منطلقات فلسفية وسوسيولوجية) الذي يجد بدوره أصوله من ساحة الأغورا باليونان، ثم سنتعرف على أهم الانتقادات التي وجهت لهذا المشروع، من خلال رفض الديمقراطية التشاورية ومن ثم مبدأي المشروعية والإجماع وتعويضهما بمبدأ التنازع.

الكلمات المفتاحية:

السلام الدائم . المشروعية . الإجماع . الديمقراطية . الليبرالية . التنازع . النزعة الشمولية.

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

مقدمة:

لم يهتم الفيلسوف الألماني إيمانويل كانط بالفلسفة السياسية إلا في المرحلة الثانية من فكره، فقد كان اهتمامه الأول، من خلال كتبه الرئيسية نقد ملكة الحكم، نقد العقل الخالص ونقد العقل العملي، مرتبطا بالمعرفة من خلال انتقاد العقل النظري عن طريق الأخلاق، لكن المرحلة الثانية ستتميز باتجاهه نحو السياسة بالبحث عن معيار أخلاقي يمكن الوثوق به من أجل الحد من الصراعات بين الدول. وعندما يفعل ذلك" يعرض تعاليمه السياسية بصورة واضحة عن طريق وسيط، إما من خلال نظرية القانون أو فلسفة التاريخ (شتراوس، 2005، صفحة 167).

بالفعل سيشكل إيمانويل كانط وجيرمي بنتام معا أوائل أنصار النزعة الليبيرالية لحركة التنوير، وسيعارضان معا الهمجية والصراع في العلاقات الدولية، ليضع كانط مشروعه السياسي في كتابه المعروف من أجل سلام دائم.

وقد استمر ذلك المشروع بسبب ثلاثة دوافع يعدّها عبد الرحمن بدوي كما يلي:

1. أن كانط لم يلجأ إلى العبارات المثيرة للإشفاق على الناس من الظروف القاسية للحرب، بل كان موقفه دائما عقلانيا.

2. ثم أنه لم يتعجل في طلب سلام عالمي دائم، بل رأى أن ذلك يتم من خلال مرحلتين: الأولى عبر تنظيم الأمم في هيئة دولية، وهو أمر يمكن تحقيقه، وقد تحقق فيما بعد من خلال منظمة الأمم المتحدة ولا زال قائما إلى حد الساعة، والثانية هي السلام كغاية عليا يمكن أن نجعله هدفا نهائيا على شكل أمل يمكن أن يتحقق أو لا يتحقق؛ لذلك يبدو جليا أن مذهبه كله يتوافق من خلال نظرية المعرفة أو نظرية الأخلاق، ولا يمكن فهمه بمعزل عن كل مؤلفاته الأخرى (الرحمن، 1979، صفحة 222).

إشكالية البحث :

من إمانويل كانط إلى يورغن هابرماس، هذا الخط التسلسي المستمر في الفكر السياسي الذي لا يتجاوز حدود دولة ألمانيا (على اعتبار أن الفيلسوفان معا من أصول ألمانية)، يوضح نفس هاجس السلام والديمقراطية، لكن بطريقة مختلفة اختلاف العصر وتطوراته، ما يدفعنا إلى البحث في كنه نظرية هابرماس حول الديمقراطية التشاورية، لنحاول الإجابة عن بعض الأسئلة من مثل:

ماهي مبادئ المشروع الكانطي للسلام؟

- كيف تتأسس المشروعية السياسية عند هابرماس، في ارتباط بالإجماع المبني بدوره على أخلاقيات المناقشة؟
- هل يمكن بناء إجماع عالمي، أم أن الأمر يؤول في نهاية المطاف إلى التنازع؟
- وهل يمكن أن نؤسس مع " شونطال موف" الفيلسوفة البلجيكية، لموقف يميز بين الديمقراطية والليبرالية من خلال تأكيدها على ما سبق وقام بتجذيره" كارل شميث" باعتبار النزعات الأوروبية عبارة عن نزعات توتاليتارية كليانية في نهاية المطاف؟

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

أهمية الموضوع:

لعل أهمية هذا الموضوع تتجلى في التفكير في قضايا المشروعية والإجماع والتنازع، الهدف منها بناء الديمقراطية وإرساء دعائم السلم العالمي. مثل هذه القضايا نجدها مرتبطة بالفعل السياسي لأولئك المحكومين على حد تعبير ماكس فيبر، فعل مستمر استمرارية النوع البشري. فالإنسانية تفكر دوما فيما يؤرقها عبر الانتاجات الفكرية المتشابهة والمتعارضة، خاصة عندما يتواصل الشك، ففي هذه الحالة لا يمكن ظهور سوى مجتمع يصرف وقته في مناقشة أمور تتعلق بالشرعية وعدمها، خاصة إذا كان المجتمع يحيى في كنف حقل سياسي مسيج باللاعقلانية بدل العقلانية، مدموغا بالرموز بدل القوانين، ومحكوما بالشخصنة عوض المؤسسات (عروب، 2009، صفحة 142).

إذا دققنا في تاريخ مؤلفات الفكر السياسي الغربي نجدها كتبت من طرف فلاسفة ومفكرين أكثر مما ألفت من طرف رجال السياسة، وهذا يتبين جليا من خلال تتبع سير الفلاسفة، فالسواد الأعظم منهم ينكفئ على دراسة إشكالات أنطولوجية، إبستيمولوجية أو أكسيولوجية، ثم نراهم بعد نضج فكري واضح ينصبون على المجال السياسي، بفعل إلزامية هذا الأخير تارة أو بسبب تقاطعه مع باقي المباحث (الدينية و الأخلاقية ...). فأرسطو، أو مكيافيلي، أو روسو، أو كانط، أو راولز وهابرماس حاليا، كانوا قبل كل شيء رجال فكر بلوروا تأملاتهم ونظرياتهم السياسية بعيدا عن المعترك السياسي وممارساته.

بالنسبة لهابرماس يتطلب إضفاء الشرعية على الدولة إخفاء ظلمها وضمان إنتاج الكثير من المواد الاستهلاكية وحماية إمداداتها وتحقيقها الفعال للمشاريع الاستثمارية، وبما أن الإدارة الحكومية لا يمكنها أن تملي أو تفرض على الشعب ما يجب عليه التفكير فيه أو القيام به، يتوجب عليها تجاوز العقلانية الأداتية والسماح باستعمال العقل التواصلي، وهكذا المناقشة الحقيقية المبنية على الحجاج وأخلاقيات المناقشة للتوصل إلى إجماع عقلاني يشارك فيه كل الأطراف المعنيين حول دور الحكومة وأهداف دولة-الرفاهية دون أن تفرض إيديولوجيتها التي تسعى دائما إلى تجنب الصراع كما سبق أن أشار إلى ذلك ماركس في دراساته حول الصراع الطبقي، لكن الشرعية المتوخاة تتوقف كذلك من جهة على إيجاد حلول لمشاكل العصر، مثل أزمة البيئة والظلم العام والاحتجاجات الشعبية والحضور الباهت للمنتخبين في الانتخابات، ومن جهة ثانية تطبيق الدور السياسي ودور القانون بطريقة متينة حتى يستطيع كل شخص في المجتمع من مواجهة نفس القانون وأن يعامل على قدم المساواة، وهذا يحيلنا على نظرية العدالة لدى التقليد الأمريكي وبالضبط عند جون راولز في "العدالة كإنصاف."

منهج وخطة البحث:

بما أن البحث يهم تطور مفهومي المشروعية والإجماع ضد التنازع في ظل أزمة السلام الدائم، فأعتقد أن المنهجين المقارن والتحليلي سيكونان أجدى في هذا المقام.

لذلك فالمباحث التي سيتطرق لها هذا المقال ستكون على الشكل كالتالي:

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

المبحث الأول: مشروع كانط للسلام

المبحث الثاني: المشروعية والانتقادات الموجهة إليها

- المطلب الأول: مفهوم المشروعية Legitimation
- المطلب الثاني: المشروعيات التقليدية: الدينية –التاريخية - الدستورية
- المطلب الثالث: نقد هابرماس لتصور ماكس فيبر

المبحث الثالث: وظيفة الدولة الديمقراطية وهيمنة الاجتماعي على السياسي

- المطلب الأول: دراسة مفاهيمية (الفرد_ المواطن_ المواطنة)
- المطلب الثاني: من السياسي إلى الاجتماعي
- المطلب الثالث: جدلية الإجماع والتنازع

خاتمة: وتشتمل على أهم النتائج والتوصيات

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

المبحث الأول: مشروع كانط للسلام

يمثل المشروع الكانطي من أجل السلام الدائم أفضل توجهات إيمانويل كانط في مجال السياسة، فقد حدد مجموعة من الشروط لتحقيق السلام بين دول العالم؛ حددها في ستة شروط:

الشرط الأول: يتمثل في رفض المعاهدات الدولية السرية، حيث اعتبر أن كل معاهدة للسلام لا تعد كذلك إذا انطوت نية تعاقدها على أمر من شأنه إثارة الحرب من جديد (عروب، 2009، صفحة 20_22). فقد اعتبر أن ذلك قد يكون نوعا من السلام المبطن أو السلام المسلح.

الشرط الثاني: بمثابة صيانة حق الشعب كجماعة إنسانية، على اعتبار أن أي دولة صغيرة كانت أو كبيرة لا يجوز لقوة أو دولة أخرى أعظم منها أن تمتلكها وتستولي عليها.

الشرط الثالث: من خلال إلغاء الجيوش الدائمة، بحيث دعا إلى ضرورة إلغاء الجيوش نهائيا مع مرور الزمان، معبرا عن ذلك بأن "استئجار الجنود لكي يقاتلوا أو يقتلوا، معناه فيما يبدو أننا نعاملهم معاملة الآلات المحضة أو الأدوات، ليكونوا في يد غيرهم، أي الدولة .

الشرط الرابع: يتجلى في منع القروض الدولية المستخدمة...من أجل الحرب.

الشرط الخامس: يتعلق بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، إذ " لا يجوز لأي دولة أن تتدخل بقوة في نظام دولة أخرى، وفي طريقة الحكم فيها ."

الشرط السادس والأخير: يختصره في إلزامية الامتناع عن الاعمال العدائية في الحروب، حيث "لا يحق لأية دولة في حرب مع أخرى أن تستبيح لنفسها... القيام بأعمال عدائية كالاغتيال، والتسميم....

لقد روّج كانط بذلك، لسلام حقيقي يحترم حقوق الدول، كما تحترم الدول حقوق مواطنيها منتمين أو أجانب كانوا. إنه بمثابة إقامة نظام اتحاد عالمي كوسموبوليتاني، كحلف للشعوب ينضوي تحته الجميع، فيتحقق من خلاله قانون وحقوق عالمية للمواطنين، يكون لهم فيه الحق في الاتصال الحر بين أفراد الدول، التجول بحرية في سائر بلدان العالم، التجارة الحرة، المساواة بين الجميع، ثم الحق في الهجرة إلى أية دولة.

المبحث الثاني: المشروعية والانتقادات الموجهة إليها

لقد كان كانط بالفعل، أول من أسس للديمقراطية الليبرالية التي تحقق الحرية وإرادة الشعوب في أن يكونوا ميالين إلى السلم والسلام والحرية، لكن ما دعا له كانط من خلال نزعة خيالية مغرقة في المثالية، سيعرف مجموعة من الإكراهات كظهور سياسات

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

ونظم غير ديمقراطية أو لاليبرالية، ولا مساواة اقتصادية، مما سيؤدي إلى عودة النزاعات والصراعات في العالم، ومن ثم انعدام المشروعيات الديمقراطية، فكيف سيتصور إذن يورغن هابرماس، بعد سنوات عديد، وبعد ما شهده العالم من حروب مميتة و طاحنة؛ كيف إذن سيجد حلا لديمقراطية تكون أكثر إيجابية و واقعية، تكون مبنية على مبدأي المشروعية و الإجماع؟

المطلب الأول: مفهوم المشروعية Legitimation

إن تاريخ الدولة الليبرالية هو تاريخ تحويل الحقوق الطبيعية للإنسان إلى حقوق لها صيغة الشرعية القانونية، وفي هذا السياق الدقيق يتحول مفهوم القانون إلى مفهوم الشرعية .legitimacy وإذا كان التأصيل الفلسفي للمفاهيم يستدعي التمييز بين مفهوم الشرعية، من حيث إن هذه الأخيرة تعني التطابق مع القانون، وبين المشروعية legitimation من حيث أنها التطابق بين مختلف التشريعات والقوانين من جهة والتصورات الاجتماعية المتعددة في النسيج الاجتماعي السائد من جهة أخرى بحيث من الممكن أن نستنتج:" يكون الحكم شرعيا legal judgment ، إذا كان يحترم القواعد القانونية الموضوعة، ولكن تلك القوانين قد لا تكون نابعة من إرادة الشعب أو غير ملائمة مع طبيعة تفكيره، وفي هذه الحالة يكون الحكم شرعيا دون أن يكون مشروعا."

والمشروعية هي الموافقة الشاملة على الحكومة والنظام السياسي أو القانوني من طرف أغلبية الشعب، وهذا المفهوم مرتبط بالتمييز الذي سبق أن وضعه السوسيولوجي الألماني ماكس فيبر بين القوة والسلطة؛ حيث قد ينظر لأدنى استعمال للقوة كممارسة للقوة المفرطة، مثلا حين تعتمدها دولة ما ضد شعبها الذي يجهل حقها في استعمال هذه القوة.

باعتبار العديد من الأنظمة القمعية في القرن العشرين " Pol pot ") بكمبوديا أو في فترة قريبة كدور" روبير موكابي" بزمبابوي أو امتداد التأثير الإمبريالي البريطاني في القرنين 18 و19 .(فالسلطة ربما تستلزم استعمال القوة، لكن في هذه الحالة مع إجماع الشعب مكرها، مثل القاضي الذي يفرض غرامة ضد مخالفة للسير كي تؤدى توا بقبول سلطة المحكمة؛ الحكومة هي صاحبة القرار السياسي الذي نعارضه، لكن نقبل به، لأن هذه الحكومة أتت إلى السلطة نتيجة انتخابات حرة وعادلة، فالمشروعية بالتالي هي ميزة السلطة وفي الأساس يمكن أن نفهم السلطة على أنها استعمال قوة ذات شرعية.

استعمال مفهوم "المشروعية" أثار مجموعة من القضايا، فماكس فيبر وبشكل حاسم هابرماس، والمنظر السوسيولوجي نيكلاس لوهمان) من خلال الأنساق النظرية(systems theory، يعتبرون أن استعمال القوة يكون مشروعا إذا وافق عليه الشعب، والسوسيولوجي يحتاج فقط إلى ملاحظة مدى قبول أو رفض الشعب لحاكمهم. وهابرماس يرى أسباب هذه الموافقة، رهينة بكون السلطة مشروعة إذا كانت مؤيدة بتبريرات عقلانية.(Edgar, 2006, p. 86_89)

المطلب الثاني: المشروعيات التقليدية: الدينية –التاريخية - الدستورية

يرتكز هذا النوع من المشروعية التقليدية legitimacy traditional حسب ماكس فيبر على الاعتقاد بقدسية التقاليد وبشرعية المدعوين إلى السلطة بموجب العرف السائد.(Freund, 1968, p. 204) ، لكن حتى المجتمعات التي حافظت على الشرعية التقليدية في

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

شكل حكم وراثي أصبحت تؤمن إيمانا راسخا بأن حكامها يسودون بفضل " موافقة الأمة " أي بفضل القوانين وليس بفضل "العناية الإلهية."

أما المشروعية التاريخية فتشكل فيها فكرة المدة «duration» أو التاريخ حجر الأساس. ولا تزال البنية السياسية في المنظومة الثالثية تقليدية، رغم الاختراق الغربي لها. إذ أن الاختراق الغربي لم يساهم إلا في إدخال المنظومة "الثالثية" دائرة الاغتراب / الاستلاب السياسي political alienation وجعلها تحيا صراعا ومواجهة حادتين بين إشكاليتي الأصالة والمعاصرة على مستواها السياسي (ظريف، 1991، صفحة 42).

و أخيرا المشروعية الدستورية أو كما يسميها "ماكس فيبر " بالمشروعية البيروقراطية أو العقلانيةrational legitimacy ، ويقصد بها تلك المشروعية التي تكون في إطارها ممارسات السلطة السياسية متطابقة مع القواعد الموضوعة وبشرعية القادة المعينين وفق القانون، وإن أهم ما يميزها عند ماكس فيبر هو أن القانون الممنوح أو المتفق عليه يصلح بموجب إجراءات عقلانية غائيا أو قيميا أو الإثنين معا .

المطلب الثالث: نقد هابرماس لتصور ماكس فيبر

يبدو أن هابرماس في انتقاده لتصور ماكس فيبر للشرعية قد انطلق من تصور هربرت ماركيوز، الذي عبر عنه في كتابه العلم والتقنية كإيديولوجيا، حيث ينطلق في انتقاده من مسألة أساسية مؤداها أن اللجوء إلى التقنية عند ماكس فيبر لم تكن من أجل الاستعانة بمكتسباتها في اتخاذ القرارات السياسية، بل إن الأمر وصل إلى أن التقنية اتخذت محل السياسة، وبالرجوع إلى الترجمة العربية لكتاب ما بعد ماركس وتحديدا الفصل المتعلق بالشرعية، نجد أن هابرماس لا يقبل التحديد الذي قدمه ماكس فيبر للشرعية على اعتبارها تعتمد في فرض سيطرتها على العلم والتقنية فحسب، وقد عبر عن ذلك بقوله: "بخصوص المفهوم الذي عرض له ماكس فيبر، من النوع الذي تشكله سيطرة شرعية تضمن "شرعنتها" بواسطة وسائل تقنية فحسب" (فيبر، 2011، صفحة 264).

لقد أصبحنا أمام سيطرة تطالب بمشروعية جديدة سيتم التدشين لها مع هابرماس الذي قام من خلال العقلانية التواصلية بالانتقال من التركيز على المرجعية الثقافية التي لم تعد كافية، كما سيتم التخلي عن المرجعية الاقتصادية الصرفة لكارل ماركس ليتم التدشين لسيطرة تستمد شرعيتها من محددات اجتماعية تروم بالأساس تحقيق الاندماج الاجتماعي.

إن ما يميز دور الدولة في حالة السيطرة ذات المشروعية الاجتماعية، أنها تنأى بنفسها عن الاضطلاع بأدوار عملية لتبقي نفسها رهينة حل المشكلات التقنية، أي أن دورها ينحصر في ضمان ثبات نمو نسق الاقتصاد. أي أن فاعلية السياسة تقتصر على ما أسماه هابرماس بالبرمجة البديلة "الأمر الذي يؤدي إلى" نزع التسييس عن الجماهير، بقدر إقصاء المسائل العملية يصبح الرأي العام السياسي معطل الوظيفة" (فيبر، 2011، صفحة 267)؛ وبالتالي يتم الانتقال إلى نوع جديد من السيطرة التي نسميها بالسيطرة العلمية والتي وإن كان يتبدى لنا في البداية أنها ذات طابع علمي صرف، إلا أنها تنطوي على مضمون كامن لقوى الإنتاج.

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

المبحث الثالث: وظيفة الدولة الديمقراطية وهيمنة الاجتماعي على السياسي

المطلب الأول: دراسة مفاهيمية (الفرد_ المواطن_ المواطنة)

تقوم النظرية الاقتصادية الليبرالية كنظرية فردانية، على تشجيع روح المبادرة الاجتماعية والاقتصادية، لأنها تعتبر الفرد شرط تراكم الثروة وغايتها القصوى. إن الليبرالية تعتبر الفرد بما يمتلكه من إمكانيات وطاقات على الابتكار والعمل والتجديد شرط تحقق الثروة الوحيد، لأنه وحده من يستطيع صيانتها والحفاظ عليها، كما حرص جون لوك على تأكيد ذلك، إنه شرط تحقيق واستمرارية التقدم الاقتصادي والاجتماعي، تلك الاستمرارية التي تقتضي صيانة الملكية باعتبارها صيانة لتلك الطاقات المتجددة الذات.

كان للعقلانية الحديثة ونظريات الحق الطبيعي على المستوى الفلسفي من جهة، وللنظرية الاقتصادية الليبرالية على المستوى الاقتصادي من جهة أخرى، دور فعال في التأسيس لمفهوم المواطن .citizen هذا المفهوم يحدد بشكل شمولي ومطلق طبيعة الفعل الاجتماعي والسياسي للأفراد في الثقافة الليبرالية، إذ ليس هناك أفراد متمتعون حقا بالحرية فاعلون ومبادرون ومنتجون بل ومساهمون في حركة التقدم إلا من حيث يمثلون ويجسدون في المجتمع الليبرالي مواطنين حقيقيين. فكيف يمكن أن نفهم الطابع الجوهري لمفهوم المواطنة في الثقافة الليبرالية؟

إن قدسية مفهوم المواطنة وأولويته الحاسمة في تاريخ الليبرالية يعود إلى قيامه على إحدى الثوابت المؤسسة للخطاب الليبرالي نفسه، يعني أولوية الاجتماعي social على السياسي .political لكن كيف يتم ذلك؟ هذا يقتضي تمييزا نظريا ومنهجيا للفرد والمواطن.

الفرد في التصور الليبرالي الأصلي هو إنسان يتمتع بالحرية، إنه على حد تعبير De Tocqueville وهو أحد المنظرين البارزين للحرية الليبرالية: "خلق عاقلا يستطيع حسن التصرف، يملك حقا لا يقبل التفويت في أن يعيش مستقلا عن الآخرين في كل ما يتعلق بذاته وأن ينظم كما يشاء حياته الشخصية" (العروي، 1998، صفحة 44).

هذا التعريف يعني أن الحقل الخاص بحرية الفرد في ماهيتها هو مجال المعتقد الذاتي وكل ما يتعلق بحياته الشخصية، وفي هذا السياق بالتحديد نفهم جيدا موقف الليبرالية من الدين، إذ أنها تعتبر أن المعتقد الديني شيء خاص بالحياة الشخصية، أي بالفرد وليس بالدولة ولا بالمجتمع.

أما مفهوم المواطنة فإنه يرتبط بشكل ملموس ومباشر بالمؤسسات والحقوق والواجبات السياسية والسوسيواقتصادية المختلفة للفرد كمواطن، وبالتالي فهو يرتبط بالمجتمع والدولة، أي بمصالح المجتمع والدولة وبالتالي بالإرادة العامة general will، إذ إن هذه الأخيرة هي الضامن وحدها للاستقلالية الفردية وللتوازنات والتوافقات الجوهرية بين الأفراد والمجتمع والدولة.

يعبر روسو عن ذلك قائلا:" إذا كان التعارض بين المصالح الخاصة هو الذي أدى إلى ضرورة تأسيس المجتمعات فإن التوافق بين هذه المصالح هو الذي جعلها (المصلحة العامة) ممكنة .(Rousseau, 1946, p. 67) "إن ميلاد الثقافة الديمقراطية في المنظور

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

الليبرالي لم يكن ممكنا، "إلا على أساس أن المجتمع السياسي يعني (أولا وقبل كل شيء) بناء مؤسسات غايتها المركزية التوفيق بين حرية الأفراد والجماعات ووحدة النشاط الاقتصادي والقواعد القانونية .(Rousseau, 1946, p. 68) "بمعنى أن المجتمع السياسي مطالب بأن يتعامل مع المجتمع المدني لا كأفراد فقط بل كمواطنين أيضا، لأن الفردانية على حد تعبير السوسيولوجي المعاصر Alain Touraine، ليست مبدأ كافيا لبناء الديمقراطية(Touraine, 1994, p. 29) " ، فهذه الأخيرة وفي جوهرها: "لا يمكن اختزالها في مجموعة من الضمانات المضادة للسلطة المستبدة.(Touraine, 1994, p. 28) "

المطلب الثاني: من السياسي إلى الاجتماعي

إن أولوية الاجتماعي Le Social على السياسي Le Politique هو الضمانة الوحيدة والحاسمة لمنع طغيان السلطة المستبدة في ضمان أولوية المجتمع المدني على المجتمع السياسي، فالمواطن كائن حر وخاضع للقانون ولكنه في جوهره أيضا أساس في حماية ذاته من خطر الاستبداد، لهذا يتشكل المضمون الملموس لمفهوم المواطن في ضوء معيارين حاسمين :

أولا: كطبيعة القانون ومدى إمكانية تطبيقه أو خرقه.

ثانيا: طبيعة الدولة القائمة، بمعنى الكيفية التي تتم بها ممارسة القانون، والطريقة التي تخاطب بها الدولة المجتمع.

في المستوى الأول: يمكن القول بانعدام مواطنين في مجتمع، لا يخضع كل أفراده للقانون. أولا لأن القانون، قد فرضته الثقافة الليبرالية، ثانيا: لأن المجتمع المدني بالذات مطالب بأن يكون سلطة مؤسسة، قادرة على فرض احترام وهيبة القانون.

ليست وظيفة الدولة الليبرالية تعبئة المجتمع، بل خدمته، بمعنى أن الدولة في هذه الحالة، ملزمة بأن تكون ساهرة على استقلاليته فقط. إذ، بهذا المعنى، لا يمكن للدولة أن تتدخل في التوجيه أو التخطيط لحسابها الخاص. لأن المجتمع، في المنظور الليبرالي ليس هبة من الدولة أو إحدى عطاياها، بل إن الدولة نفسها، ليست دولة مشروعة إلا لأن مجتمعا أرادها وشرعنها.

في الآونة الأخيرة أصبح الحديث في الفلسفة السياسية عن نهاية السياسي وتعويضه بالاجتماعي وسيطرة الأخلاق. هذه المقولة صار لها صدى كبير في النظرية السياسية، وهذا ما تفترضه التصورات السياسية معلنة بأن النموذج السياسي الذي يرتكز على الصراع والنزاع صار نسيا منسيا في مجتمعاتنا، وأي مقاومة للإجماع والتفاهم تصنف في إطار سياسي وتاريخي متجاوز، مما يفقده قيمته في الخطاب السياسي والاجتماعي، وتتخذ الأخلاق مكانة قوية في هذا المجال.

فهذه الاتجاهات التي تخلط بين السياسة والأخلاق وتتجه نحو المعنى العقلاني، تمنع ظهور الاختلاف الذي هو من صميم السياسة خصوصا في ظل التعدديات الثقافية. مما يجعلها تعوض السياسي بمنظور أخلاقي يدعي أن بإمكانه الوصول إلى إجراءات وحلول عادلة. فهناك رابط قوي بين هذا النوع من الديمقراطية وتراجع مفهوم السياسي. لهذا يجب أن نحترس من القول بأن الديمقراطية التشاورية تمثل تقدما لأنها تناست دور ما نسميه بالمشاعر الجمعية .

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

لذلك يبدو أن هذه المنظورات "ما بعد السياسية" هي من تجعلنا عاجزين عن طرح التساؤلات وتقديم الإجابات والوصول إلى حلول سياسية. ويمكن مماثلة ذلك بما قام به "كارل شميث" حين انتقد العيب الأساسي لليبرالية في عدم قدرتها على فهم خصوصية السياسي في كتابه "مفهوم السياسي" (موف).

المطلب الثالث: جدلية الإجماع والتنازع

في إطار الفلسفة السياسية المعاصرة لا يمكن أن نتحدث عن شكل موحد للتبريرات المقدمة للمشروعية. إذ تحضر أمامنا والحال هذه، العديد من الأسماء والاتجاهات الفلسفية التي لا مناص من تبيانها من أجل فهم شرعية هابرماس التي تتداخل بدورها كما تتقاطع مع هذه الاتجاهات الفلسفية ذات البعد السياسي.

وفي هذا الإطار يمكن القول أن نظرية العدالة "لجون راولز" تبقى الأقرب إلى فلسفة التواصل عند هابرماس ذات المرجعية الكانطية؛ والحاضرة في فكر كل من راولز وهابرماس على السواء، ذلك أن "التماهي القائم في مقالة التنوير بين العقل النظري والعقل العملي عند كانط، يطرح اليوم بين العديد من الفلاسفة المعاصرين من أمثال جون راولز ويورغن هابرماس وهلاري باتنام" (حنفي، 2009، صفحة 70). فكيف إذن يتمظهر هذا الحضور؟

أول سمة تشترك فيها فلسفة راولز وهابرماس مع فلسفة كانط السياسية هي التمييز بين المنفعة والكلية، أي أن كانط يدعو إلى سياسة صالحة للعالم بأسره من خلال سعيه إلى تحقيق مشروع للسلم الدائم ذا طابع كوني يجعل الإنسان كغاية لذاته وليس كوسيلة لتحقيق المنفعة لفئة على حساب أخرى من خلال قاعدة "افعل بحيث تستطيع التصرف في مملكة الغايات على أنك ذات وعلى أنك مشرع في نفس الآن " (حنفي، 2009، صفحة 75). وهذا جوهر نظرية العدالة لدى جون راولز التي ترفض النفعية وترمي تحقيق العدل. وكذلك صلب الشرعية عند هابرماس الذي بدوره يجسد الحلم بدولة كونية من خلال شرعية ما بعد الدولة الوطنية، أو ما بعد الدولة الأمة.

أما السمة الثانية لهذا الإرث الكانطي فيتجلى في تأكيد كل من راولز وهابرماس على ضرورة انخراط الإنسان في الفعل السياسي أي الدفاع عن الاتجاه الليبيرالي في الممارسة السياسية وهذا يتمظهر لدى كانط من خلال الجواب على سؤال ما الأنوار؟

(إنها خروج الإنسان من قصوره الذي هو نفسه مسؤول عنها . والقصور هنا هو حالة العجز عن استخدام العقل خارج قيادة الآخرين. والانسان مسؤول عن قصوره لأن العلة في ذلك لا تكمن في العقل، وإنما في انعدام القدرة على اتخاذ القرار) (حنفي، 2009، صفحة 44).

السمة الثالثة وتتمثل في الطابع التعاقدي الإجرائي والذي لم يكن سمة مفكري الأنوار بقدر ما ارتبط بالفلسفة المعاصرة عند هابرماس من خلال ديمقراطيته التشاورية، ومن خلال راولز في موقف التفاوض؛ وإن كان هابرماس وراولز قد ذهبا أبعد من ذلك في تركيزهما على الصفة المحايدة للمتفاوضين والتي تمكن من "صياغة مبادئ كلية منصفة ومشروعة قادرة على بلورة إجراء منصف

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

لتنظيم المجتمع وتدبير المؤسسات على نحو عادل" (حنفي، 2009، صفحة 79). الأمر الذي يحيلنا إلى السمة الرابعة والمتمثلة في أولوية العدل على الخير بالنسبة لكانط والذي تترجم عند الفلاسفة المعاصرين بالخاصية الديونتولوجية أي أن الأطراف المتحاورة لا تحدد سلفا مكانتها ولا أهدافها بل تنطلق مما يسمى بالحالة البدئية عند راولز والوضعية المثالية للغة عند هابرماس.

ومن ثم فراولز يحاول التوصل إلى مبادئ للعدل جديرة بالدفاع عنها والتمسك بها ،وفي غمار محاولته يطرح نظريته التي هي إحياء لنظرية العقد الاجتماعي عند هوبز ولوك وروسو وقد امتزجت بالطابع العقلاني عند كانط، وهذا تحديدا ما يتفق فيه لراولز مع مستوى التبرير الذي يحدده هابرماس والذي يقوم أساسا لا على المناقشات العقلية لوحدها ، ولا على المرجعية الثيولوجية بقدر ما يركز خصوصا على مسالة الإجماع ولكن ما يهم هنا هو أن هذا الإجماع لا يجب أن يحصل نتيجة إكراه كما هو الأمر لدى الشرعية السلطوية ولا نتيجة صدفة في حالة الشرعية الكاريزمية ولكن هابرماس يرى أنه "لا تمتلك اليوم سلطة الشرعنة سوى القواعد والافتراضات الأولية للتواصل، والتي تتيح التمييز بين إجماع واتفاق حاصل بين أناس أحرار ومتساوين وبين إجماع مغتصب " (هابرماس، 2002، صفحة 196)، ولكن هابرماس سرعان ما يعود ليذكر أن المسألة هنا لا تتعلق بالاستغناء نهائيا عن مستوى التبرير العقلي، بل لابد من أساس عقلي لهذا النقاش والحوار إلى حين الوصول إلى إجماع .وهو تقريبا ما يتحدث عنه راولز في نظريته حول العدالة إذ لا يقوم العدل عنده على أساس حدسي بل إن الأمر يتعلق بالعمل وفق نسق متكامل من القوانين والإجراءات مع العلم أننا لا نستغني عن الحدس استغناء كليا بل تلعب تمثلاتنا له دورا كبيرا في نظرية العدالة التي لا تتحقق الامن خلال حجاب الجهل الذي يشبه الى حد كبير منطلقات الحوار من أجل الوصول إلى إجماع عند هابرماس .

إلا أن هذا لا يعني على الاطلاق، أن هابرماس قد كان الوحيد إلى جانب راولز ممن حاول البحث عن مبررات للشرعية، بل إن الساحة مليئة بالفلاسفة السياسيين الذين اختلفت توجهاتهم السياسية. وهنا نتحدث عن "كارل شميت" مثلا ذو المرجعية السلطوية التي تبرر الشرعية باستعمال العنف الذي يمنح للحاكم الحق في الهيمنة من خلال السلطة. وفي موقع آخر يمكن الحديث عن "نيكلاس لوهمان" الذي تأخذ الشرعية من خلاله تبريرات قانونية، أي الهيمنة بموجب القانون الذي لا يحتاج بدوره إلى شرعية، وهذا منبع انتقاد هابرماس الذي يرفض الوضعية القانونية.

أما بالنسبة للعامل الاقتصادي في مسألة الشرعية، فإنه وبالرغم من ارتباطه بفترة سابقة عما هو معاصر من خلال كارل ماركس، إلا أنه مازال يمارس أدوارا خفية في مسائل الشرعية من خلال التواجد الكامن. أما العلم والتقدم التكنولوجي فقد تحدث عنهما هابرماس بإسهاب من خلال كتابه "العلم والتقنية كإيدولوجيا"، ليوجه بالتالي نقده للنزعة الوضعية العلمية هذه المرة، وليتمسك بأخلاقيات الحوار والمناقشة والتواصل من أجل تحقيق الإجماع الذي لا يمكن فهمه إلا من خلال مقارنته بمفهوم آخر معارض، ويتعلق الأمر بمفهوم التنازع عند جون فرانسوا ليوطار .

الإجماع إذن عند "هابرماس" يأتي بعد التأكيد على ضرورة التفاهم والاتفاق، من خلال نظرية الصدق، وهي ثالث نظرية شائعة إضافة إلى نظريتين أخريين: نظرية المطابقة وهي من بين النظريات القديمة والأكثر بساطة، ثم نظرية الأنساقCohérence théory ،

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

لأنه في غياب الإجماع بين الأطراف الفاعلة في العملية التواصلية يعني فشل الفعل الذي يمكن أن يترتب عن ذلك. وإذا كانت العقلانية العلموية تعتقد مع ديكارت أن العلم الطبيعي بحد ذاته يضم قيما أخلاقية وروحية تنير المجتمع، فبالمقابل سينشد هابرماس عقلانية اجتماعية تهم تحصيل الإجماع بفضل فحص المؤسسات السياسية وطرق تدعيم الحريات داخل المجتمعات الليبرالية المعاصرة.

لكن فكرة الإجماع لدى هابرماس، لا يجب أن تنسينا فكرة التنازع conflict (فرانك، 2003، صفحة 35) التي يدافع عنها "ليوطار"، حيث يعتبر أن طرفي الحوار يتمتعان معا بنفس الحق، كما لا توجد سلطة عليا قادرة على الفصل بينهما. ويفيد أن التنازع هو الأصل بينما يمثل الإجماع استثناء، وبصورة عامة يهدف التنازع في صورته الحربية إلى إفحام الخصم والانتصار عليه بشتى الطرق. ويهدف النزاع إلى الإقناع أثناء المساجلات كما تهدف المناظرة إلى تحصيل الحقيقة في المناقشات العلمية.

بيد أن هابرماس يرغب في التقليل من حدة هذه الصورة الحربية التي يحتلها الخطاب والدعوة إلى إقامة خطاب متجانس على أساس الحجة والبرهنة بهدف الوصول إلى مجتمع متوازن وهذا هو المشروع العام لمدرسة فرانكفورت.

أما نظرية الإجماع عند" جون راولز" فتنكب في دراسة العدالة على فكرة الإجماع عن طريق التوفيق Overlapping Consensus (راولز، 2009، صفحة 132_133)، والتي يراد بها إضفاء سمة الواقعية على مقولة المجتمع جيد التنظيم مراعاة للظرفيات التاريخية والاجتماعية للمجتمعات الديمقراطية القائمة على التعددية. فالإجماع الذي يحصل في مثل هذه المجتمعات التي يختلف فيها الناس من حيث الانتماءات والرؤى العقدية والقيمية هو إجماع ناتج عن النقاش والتحاور الذي يفضي إلى نقاط إجماعية تتجاوز تضارب المواقف المعيارية الذي هو الميزة الغالبة على السياقات الديمقراطية.

لكن إعادة صياغة التصورين الليبرالي والجمهوري، حول المواطن، الحق، الشرعية، والممارسة السياسية عند هابرماس خصوصا، من خلال مفهوم الإجماع المبني بدوره على نظرية الصدق و على مبدأ التفاهم، يمكن النظر إليها باعتبارها مقاربة مغالية أو متطرفة extreme approach ، و التي قد تعبر عن فكر شمولي أو كلياني Totalitarian thought ، لأن الهدف الحقيقي الذي يفرض وجوده الآن هو إيجاد نوع من فكر-الحد الأدنى minimalist thought ، من خلال خطاب التعايش و التضامن، في ظل ما يعرفه العالم من تحولات، فليست السياسة الفضاء الكلي للإنسانية حسب تعبير "حنا أرندت"، إنها ليست إلا فضاء يختلف عن فضاء العلم أو التأمل. فضاء يخول اكتشاف فكرة العالم الإنساني، أن نصنع منه منبعا لكل قيمة إنسانية، وإلا سيصبح سقوطا ثانيا بين براثين نشدان توتاليتاري، يقر بأن كل شيء في الإنسان سياسة. السياسة عالم، لكن فقط عالم. فقد تكون المهمة الرئيسية للسياسة، بناء عالم "أي فضاء مشترك"، حيث التعدد المعترف به لكل واحد نسبة للآخر، يكشف الحجاب عن حياتنا المشتركة (بوخليط، 2013، صفحة 60_63).

تفرض الديمقراطية التشاورية نوعا من إتيقا المناقشة المبنية على التواصل، لكن رسائل التواصل المتبادلة بين المرسل والمتلقي رسائل غير بريئة، فهو، وبمقدار ما هو أداة للتفاهم والتحاور قد يكون، وبالمقدار ذاته، أداة للصراع والخصام، ومجتمعات اليوم تقدم لنا أمثلة حية على ذلك. يتضح ذلك من خلال الانقلابات الاجتماعية التي تضرب العالم طولا وعرضا سواء ما تعلق منها بالفرد أو

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

بالمجتمع كالتحرر الجنسي، العدالة، الممارسة السياسية، أو الحركات النسوية. ومن هذا المنطلق يمكننا العودة إلى الاهتمام الذي ستوليه الفيلسوفة البلجيكية "شونتال موف" حول بناء الهوية السياسية، من خلال تعيين ال«نحن» مقابل ال«هم»، وهي تستند في ذلك إلى تنظيرات كارل شميت، الذي يؤكد أن السؤال الأساسي للسياسة هو تمييز العدو من الصديق. وهنا رغبة تعويضها "للديمقراطية التشاورية" لهابرماس و"الديمقراطية التوزيعية "لراولز" "بالديمقراطية التصارعية(Mouffe, 2000, p. 142) "، ومن خلال انتقادها للنظرية الليبرالية العقلانية التي تنطلق من الإجماع والتوافق الذي يفترض مواطنين أحرارا ومتساوين- عوض التنازع والصراع-، لأنه يهمل أساليب بناء الهوية السياسية الجمعية، أي مجموعة الإجراءات الأيديولوجية والخطابية، التي ليست بالضرورة عقلانية دائما، والتي تشكل ال "نحن"، أو الطريقة التي تعي بها المجموعات نفسها سياسيا، في مقابل ال"هم"، أي الآخر السياسي (موف).

خاتمة:

لقد حاولنا في هذا المقال إلقاء الضوء على مقاربة كانط للسلام الدائم وتصور هابرماس لمفهومي المشروعية والإجماع، فتوصلنا إلى النتائج والتوصيات التي يمكن إجمالها فيما يلي:

- النتائج:

• تتضمن رؤية كانط للنظرية الليبرالية في العلاقات الدولية (المبنية على أولوية الاخلاق)، رغبة منه في البحث عن أفضل وسيلة لتأمين السلام عن طريق المؤسسات الديمقراطية بين الحكومات، ولكن ليس بين الشعوب؛ نظام من هذا النوع قد يؤدي في نظره إلى حالة من السلام الدائم تختفي فيها الصراعات والحروب تؤدي إلى حالة من السلم الدائم، لكن من الجلي أننا الآن نشهد حدوث نزاعات تسعى كل الدول إلى تسويتها وفق إجراءات قضائية وقانونية من داخل منظمات تحمل صبغات قضائية، تشريعية وتنفيذية.

• رغم ما ساهم به كانط في هذا الإطار من مساهمات في حل لأزمات دولية عظيمة لتحقيق السلام، يبقى هذا السلام فكرة طوباوية لا يمكن تحقيقها على أرض الواقع. يشهد على ذلك ما نراه اليوم من صراعات في مختلف بقاع العالم. لذلك انتقلنا مع مشروع هابرماس نحو مبادرة من نوع آخر يسعى من خلالها إلى بناء ديمقراطية مبنية على أسس تواصلية تشاورية تؤدي إلى الإجماع وتحقق المشروعية المنشودة، في علاقة الشعوب بدولهم، ثم طبعا بين دول العالم.

• يتبين مرة أخرى، وبأدلة تاريخية عديدة، أن النظم السياسية التي تدعي الديمقراطية والليبرالية لم تعمل في أي وقت على ترسيخ السلم الدولي واستتباب الأمن، بل إن الديمقراطية الداخلية وربطها بالسلام والأمن الدوليين أمر عديم الصحة، لدرجة أن أسباب الصراعات والأزمات واستمرارية الحروب تعود في بعض الأحيان إلى عدم الاستجابة الصادقة لبنود القوانين الدولية والحقوق العالمية للمواطنين.

- التوصيات:

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

رغم الجذب الهائل الذي حققته الديمقراطية الليبرالية في جميع القارات، إلا أننا مازلنا نشهد صراعات وأزمات عالمية، مما يدعونا مجددا إلى التفكير في حلول آنية تراعي ظروف الحاضر من أجل تحقيق شروط الأمن والسلام داخل الدول وشعوبها، وبين باقي دول العالم، بعيدا عن كل مثالية مغالية.

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

قائمة المراجع العربية:

- بدوي عبد الرحمن. (1979). إمانويل كنت: فلسفة القانون والسياسة. الكويت: وكالة المطبوعات.
- جون راولز. (2009). العدالة كإنصاف. (حيدر حاج اسماعيل، المترجمون) مركز دراسات الوحدة العربية.
- عبد الله العروي. (1998). مفهوم الحرية. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.
- ليو شتراوس. (2005). تاريخ الفلسفة السياسية من لوك إلى هيدغر. (ترجمة محمود سيد أحمد، مراجعة إمام عبد الفتاح إمام، المترجمون) القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة.
- ماكس فيبر. (2011). العلم والسياسة بوصفهما حرفة. (جورج كتورة، المترجمون) المنظمة العربية للترجمة.
- مانفرد فرانك. (2003). حدود التواصل: الإجماع والتنازع بين هابرماس وليوتار. (عز العرب الحكيم بناني، المترجمون) الدار البيضاء: أفريقيا الشرق.
- محمد ظريف. (1991). النسق السياسي المغربي المعاصر. المغرب: أفريقيا الشرق.
- مصطفى حنفي. (2009). النزعة الانسانية وإرث الأنوار. تطوان.
- هند عروب. (2009). مقاربة أسس الشرعية في النظام السياسي المغربي. دار الأمان.
- يورغن هابرماس. (2002). بعد ماركس. (محمد ميلاد، المترجمون) سوريا: دار الحوار.

قائمة المراجع الأجنبية:

- Edgar, A. (2006). Habermas the key concepts. Royaume uni: Routledge.
- Freund, J. (1968). sociologie de Max Weber (éd. 2 eme). Paris: presse universitaire de france.
- Mouffe, C. (2000). The democratic paradox. Londre: Marc G. Doucet.
- Rousseau, J. (1946). Du contrat social. Paris: Eglof.
- Touraine, A. (1994). Qu'est_ce que la démocratie? Paris: Fayard.

قائمة الويبوغرافيا:

- سعيد بوخليط. (2013). ثلاثة مفاتيح لفهم حنة أرندت. تم الاسترداد من:
https://m.facebook.com/HannahArendtOktober1906
- شانتال موف. (بلا تاريخ). الشعبوية لتجذير الديمقراطية. تم الاسترداد من:
https://www.alquds.co.uk

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved